

Distr.: General  
20 April 2010

Arabic  
Original: English

## برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الاجتماع الثالث الحكومي الدولي لأصحاب  
المصلحة المتعددين المخصص لمنبر حكومي دولي  
للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي  
وخدمات النظام الإيكولوجي

بوسان، جمهورية كوريا، ٧-١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠

### تحليل المشهد التقييمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

مذكرة من الأمانة

إضافة

موجز تنفيذي

١ - التقييمات هي تقديرات هامة للمعلومات مصممة لتوجيه عملية صنع القرار بشأن قضايا معقدة. وهي عمليات اتصال تشترك في سمات هامة عديدة بصرف النظر عن الموضوع أو المجال، تجعل من الممكن إصدار تعميمات وتقديم حلول مشتركة للشواغل المشتركة. وتُجرى التقييمات الفعالة بواسطة أفرقة ذات مصداقية من الخبراء الذين يقدمون مجموعة واسعة من الخبرات والتجارب المتصلة بالتأثير على القضايا التي يجري تقييمها، ويضطلعون بتجميع معلومات واسعة التنوع وتوليفها ثم تصنيفها في ملخصات مفيدة تبين مجالات الاتفاق العام (وكثيراً ما تشير إلى درجة اليقين) والمجالات التي تتطلب مزيداً من التحقيق. وفي عالم اليوم المعقد، توفر التقييمات عنصراً هاماً من عناصر عملية صنع القرارات البيئية، يربطها بين العلوم والسياسات. وتستعرض هذه الورقة العملية الاجتماعية التي تعمل على تنظيم المعرفة المتخصصة ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وتقييمها وإدماجها وتقديمها بطرق تستنير بها عمليات صنع القرار ووضع السياسات واتخاذ الإجراءات.

٢ - وقد اختير ١٦ تقييماً جرى استعراضها لتوفير مجموعة متنوعة من النهج والمقاييس والروابط بالسياسات. وبناء على هذه الدراسات الاستعراضية، جرى استخلاص دروس موضوعية يمكن تطبيقها ضمن قرارات تتعلق بإمكانية إيجاد منبر حكومي دولي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

٣ - ويتسم المشهد التقييمي بالاتساع، إلا أنه ينبغي لجميع التقييمات أن تصل بموضوعية إلى طائفة واسعة من الجمهور، وبخاصة صانعو القرار؛ وأن تسهم في رسم خط دقيق بين سياسات مفروضة وسياسات ذات صلة؛ وأن تستقي المعلومات من المصادر الأكثر موثوقية؛ وأن تكفل إجراء استعراض للعلم بطريقة شفافة من قبل الأقران؛ وأن تتناول مجموعة من المقاييس الجغرافية المتنوعة، في حين تقدم مشورة أو خيارات متعلقة بسياسات ذات صلة بالجميع؛ وأن تُعالج مسائل تشمل درجات متفاوتة من عدم اليقين؛ وأن تشمل بلداناً أو مناطق ذات درجات متفاوتة من القدرة على المساهمة؛ وأن تكفل انخراط جميع أصحاب المصالح الملائمين؛ وأن تكون مسؤولة أمام الرعاة وفي الوقت ذاته تحافظ على الاستقلالية العلمية. وهذه مهمة شاقة، خصوصاً عندما يجري تنفيذها من قبل المشاركين الذين يعملون إلى حد كبير على أساس طوعي.

٤ - وتشمل الاستنتاجات الرئيسية من هذا الاستعراض ما يلي:

(أ) المقاييس: يُعد التنوع البيولوجي ذا صلة بخدمات النظم الإيكولوجية بمقاييس متعددة، تتراوح من المقاييس المحلية المحضة إلى المقاييس العالمية. ويدحض هذا الأمر القول بتفضيل أي مقياس معين، بل ويعترف بدلاً من ذلك بمزايا العمل وفقاً لمقاييس متعددة وعبر عدة مقاييس. ويحتاج نهج استخدام التقييمات العالمية إلى جانب التقييمات دون العالمية إلى مزيد من الاستكشاف بوصفه وسيلة لفهم المسائل المشتركة الشاملة للمقاييس، وتعزيز بناء القدرات على الصعيد الوطني، وكذلك تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب على حد سواء. وينبغي للمنبر المحتمل أن يكون قادراً على العمل وفقاً لمقاييس متعددة، أو على الأقل أن يكون ذا صلة بها؛

(ب) المواضيع والتركيز: لكل اتفاق من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الرئيسية السبعة، المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، حاجة مشروعة إلى إجراء عمليات تقييم خاصة به، تعالج مسائل محددة بكل اتفاق منها. ومع ذلك، فكلها تتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وتستفيد من استخدام نفس المواضيع العامة واللغة والأطر المفاهيمية. أما بالنسبة للاتفاقات الأخرى، مثل تلك التي تتناول التجارة والصحة والأمن، فرمما يجري أيضاً إعداد تقييمات ينبغي أن تشمل جوانب تتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ويشير هذا إلى احتمالية أن يضطلع المنبر المحتمل بدور في توفير مدخلات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لعمليات التقييم وعمليات السياسات فيما يتعلق بمواضيع كثيرة ووفقاً لمقاييس متعددة؛

(ج) خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي: ليس من السهل دائماً قياس كمية التنوع البيولوجي، كما ورد تعريفه في اتفاقية التنوع البيولوجي، وإيصاله إلى غير المتخصصين. وتتمثل إحدى النتائج في أن تعريفه يجري بطرق عديدة، وكثيراً ما يقتصر على مجرد أبعاده المتعلقة بالأنواع البيولوجية. وظهر مفهوم "خدمات النظم الإيكولوجية"، الذي طُرح للمرة الأولى في سبعينيات القرن

الماضي، وشاع استعماله عن طريق تقييم النظم الإيكولوجية للألفية. وهو يُشير إلى أن الناس يهتمون بالتنوع البيولوجي، وخصوصاً بسبب الفوائد المستمدة من خدمات النظم الإيكولوجية. وقد ثبتت فائدة رؤية المسألة بهذه الطريقة، فقد جرى اعتمادها في محافل دولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وجرى تطبيقها في الدراسة المعنونة "اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي"، التي انتشرت في نطاق واسع على الصعيد الوطني. وهي تقف مثلاً جيداً على مدى إمكانية تحول إطار مفاهيمي وضع لإجراء تقييم ما إلى مفهوم ذي أثر أوسع نطاقاً؛

(د) التواتر الدوري والإطار الزمني: تصدر عن التقييمات الأكثر فائدة مجموعة متنوعة من المنتجات التي يجري إعدادها بسرعة، ولكنها وثيقة الصلة وذلك بصورة منتظمة، ومنتج رئيسي واحد مرة كل أربع أو خمس سنوات. وهذه التقييمات ضرورية لتتبع التغيرات التي تحدث في المعالم الهامة بمضي الزمن، ويمكن أن تتطور لمواجهة المسائل الناشئة. وتعد التقييمات التي تُجرى لمرة واحدة بشأن مسائل كبيرة، إلى حد ما، أقل قيمة من التقييمات التي تتكرر بمضي الزمن، حيث إن الأخيرة هذه تسهل تقييم الاتجاهات وفعالية السياسات. ومع ذلك، فإن إجراء تحقيقات مخصصة في مسائل محددة لا يجري رصدها بصورة روتينية قد يكون هو السبيل الوحيد للتعامل مع القضايا البيئية الناشئة، مما يوفر رؤى قد لا تنشأ من تقييمات أوسع نطاقاً؛

(هـ) بيئة التفويض بإجراء التقييمات وشرعيتها متغيرة. يدعو الاتفاق البيئي المتعدد الأطراف، على وجه التحديد، إلى إجراء عدد قليل نسبياً من التقييمات، التي تسعى إلى التأثير فيه، وتُعد عملية إعداد تقرير الدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي في العالم استثناءً ملحوظاً. فعلى الصعيدين الإقليمي أو القاري، تتمتع عملية إعداد تقرير توقعات البيئة في أفريقيا بدعم حكومي قوي للغاية من خلال المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة. وكثيراً ما يجري إعداد تقييمات وطنية بواسطة وكالات الحكومات المعنية أو من أجلها، مما يعطي احتمالية عالية لأن تكون تلك التقييمات ذات صلة بالسياسات. والعديد من التقييمات التي تعدها منظمات حكومية دولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أو التي تُعد بشكل مستقل، مثل تقييم النظم الإيكولوجية للألفية أو القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، لها تطبيقات واسعة حتى بدون وجود صلة مباشرة بأي تقييم بيئي متعدد الأطراف؛

(و) المصداقية العلمية عبر التقييمات متغيرة أيضاً. لم يجر اعتماد معايير موحدة لاختيار العلماء واضطلاع الأقران باستعراض المخرجات. فالمصداقية العلمية تعتمد على نوعية العلماء المشاركين. وكثيراً ما يكون العلماء مختارين ذاتياً وقد يجد الطابع الطوعي لمساهماتهم من مجموعة الخبرات المتاحة. وينبغي اعتبار تعزيز المصداقية العلمية أولوية عالية، تشمل بناء القدرات ونهجاً مدرّساً لاختيار الخبرات التي ستشارك بالمساهمة في إجراء التقييم واستعراضه من قبل الأقران (والذي يجب أن يكون عملية شفافة). فالعديد من التقييمات تمثل منظوراً لتوافق في الآراء، ولكن ثمة حاجة إلى إدراك حالات عدم التيقن المتأصلة في النظم الطبيعية والاجتماعية؛ وستظل عملية إيصال مستويات من اليقين إلى صانعي القرار (وإلى الجمهور في كثير من الأحيان) ممن يسعون إلى اليقين المطلق تُشكل تحدياً كبيراً. وفي الوضع المثالي، ينبغي أن تشمل التقييمات تقديم المشورة بشأن التكيف بسرعة مع الظروف المتغيرة

أو البحوث الجديدة. وقد يشمل المنبر المحتمل القدرة على الاضطلاع بإجراء تقييم سريع للتغيرات الناشئة والتي يُحتمل أن تكون خطيرة في حالة المحيط الحيوي، مما يوفر رؤى فورية ويؤدي إلى تقييم لاحق أكثر تفصيلاً؛

(ز) الأثر والأهمية للسياسات: لقد كان للتقييمات التي أعدت حتى الآن تأثيرات متغيرة على عمليات صنع القرار في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وكانت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الأكثر تأثيراً في هذا الصدد. ومع ذلك، وبحسب الانتقادات الأخيرة، فحتى نتائج الهيئة كانت موضع شك. فالتقييمات التي توفر بيانات أو معلومات يمكن استعمالها بطرق مختلفة قد يكون لها أثر كبير غير مباشر على السياسات، وخصوصاً عندما يجري تقديم البيانات بموضوعية وتجميعها من أجل استخدامات متعددة. وعلى الصعيد الوطني، أثبتت بعض العمليات (وبخاصة إعداد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي) أن لها تأثيراً كبيراً، وخصوصاً عندما يتمتع العلماء المساهمون بسمعة جيدة ويجري اختيارهم من جانب الحكومات (رغم أن الحكومات لم تختار العلماء المشاركين في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ). وينبغي إدراج إطار رسمي لتقييم الأثر والأهمية للسياسات كجزء من أي تقييم، والمطالبة بأن تكون المستهدفات الواردة في التقييم واضحة المعالم وقابلة للقياس؛

(ح) إشراك أصحاب المصالح متغير جداً ويمثل تحدياً كبيراً، نظراً لتنوع وجهات النظر السياسية والمتعلقة بالتخصصات. وسيكون تحسين عملية إشراك أصحاب المصالح الملائمين في جميع مراحل التقييم مساهمة ذات قيمة في تطوير الرسائل الرئيسية وتوصيلها، وفي زيادة الشعور بالملكية والتفهم. ومع ذلك، تحتاج إدارة عملية إشراك أصحاب المصالح إلى الحذر، بدءاً باختيار المشاركين في التقييم ووضع تعريف واضح لدورهم. ويعني هذا أيضاً أن تشمل عمليات التقييم الفعالة وجود خبرة في مجال التعلم الاجتماعي والتيسير؛

(ط) الإطار المفاهيمي: كل تقييم يستعمل أو يطور الإطار المفاهيمي والمنهجيات والمؤشرات وقواعد البيانات الخاصة به (رغم أنه يجري، في كثير من الأحيان، البناء على أطر عامة، وبخاصة ما يُسمى "الإطار التحليلي لتنظيم المعلومات بشأن الحالة البيئية" بعناصره: القوى الدافعة، والضغوط، والحالة، والآثار الناشئة، والاستجابات). وقد يؤدي التباين في كيفية تطبيق الأطر العامة إلى جعل تبادل المعلومات أمراً أكثر صعوبة، وإلى تقليص الاستفادة من النتائج عبر الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة المختصة. وهناك تقييمات كثيرة ضعيفة نسبياً من منظور العلوم الاجتماعية، مما يدل على أهمية وجود إطار مفاهيمي متعدد التخصصات. ويهدف برنامج المجلس الدولي للعلم بشأن تغير النظم الإيكولوجية والاجتماع إلى المساعدة على سد هذه الثغرة؛

(ي) البيانات المستخدمة: تستفيد معظم التقييمات من الكتابات التي يستعرضها الأقران، وكذلك من البيانات المقدمة من الحكومات أو المؤسسات البحثية الرسمية، ومن آراء الخبراء والتقييمات الأخرى. وتُعد التقييمات الغنية بالبيانات، مثل تقييمات برنامج تقييم الموارد الحرجية في العالم التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مفيدة بوجه خاص بسبب إمكانية تطبيق بياناتها بطرق عديدة. كما أن الحجم الهائل للبيانات يجعل من عملية تجميعها وتوليفها أمراً صعباً، ولكنه ضروري للغاية. والبيانات العلمية ليست في مأمن من التعرض للهجوم؛ بل إن المنهج العلمي يسعى باستمرار إلى تحسين

نوعية البيانات أو تفسيرها. ولذلك، فإن المصادر الموثوقة للبيانات يمكنها توفير أساس ثابت من المعلومات، وينبغي لأي منبر محتمل أن يسعى إلى أن يقوم عمله على قواعد بيانات موثوقة فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وربما بالتعاون مع مؤسسات مثل شبكة الفريق المعني برصد الأرض لمراقبة التنوع البيولوجي، والمرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي، والقائمة الحمراء، والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة. ويمكن للتعاون الوثيق بين هيئات التقييم والأعداد المتزايدة من مراكز التجميع والتوليف العلمي أن يكون مفيداً للطرفين. وثمة تحدٍ للعديد من التقييمات يتمثل في استعمال معلومات نوعية، قد يأتي الكثير منها من غير العلماء، مثل الشعوب المحلية والشعوب الأصلية. ومع ذلك، إذا أُريد لأصحاب المصالح هؤلاء أن يشتركوا، فلا بد من إيجاد طرق لاستخدام المعرفة التي لديهم، إلى جانب العثور على وسائل لإخضاعها لاستعراض أقران ملائم. ويوضح تقييم النظم الإيكولوجية للألفية في الجنوب الأفريقي قيمة هذا النهج؛

(ك) إيصال الرسالة إلى الفئات المستهدفة الرئيسية: قليلة هي التقييمات التي تضمنت قدرة كافية على التوصيل لكفالة وصول نتائج التقييم إلى المستخدمين الذين تسعى إلى إعلامهم بشأن قراراتهم. ويجب أن يكون إيصال هذه الرسالة على أساس مصداقية علمية قوية، كما يتضح من المشاكل الرئيسية التي عانى منها مؤخراً الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ نتيجة لمسائل صغيرة نسبياً. وفي حين لا يمكن لأي عملية تقييم أن تُحافظ على مصداقيتها إذا نُظر إليها على أنها تدعو إلى مواقف خاصة، يظل التوصيل الفعال للنتائج العلمية عنصراً هاماً من عناصر أي تقييم، وعادة ما يتطلب دعماً لعدة سنوات عقب نشر تقرير التقييم الرئيسي. ويمكن للإنتاج المنتظم لتقارير أكثر تواتراً، بشأن مسائل محددة، أن يساعد في الحفاظ على وجود الرسالة في أذهان الرأي العام؛

(ل) بناء القدرات: نظراً إلى أن قوة التقييمات تعتمد على جودة الخبرات المشاركة في إعدادها، فإن الجهود الرامية إلى بناء القدرات من أجل المساهمة في إعداد التقييمات كثيراً ما تُمنح أولوية عالية. وقد أبرزت الجمعية العامة، بقرارها ٦٣/٢٢٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أهمية بناء القدرات العلمية في البلدان النامية. وسيكون الوضع المثالي أن يجري تمكين أي بلد يرغب في المساهمة، من المشاركة في التقييمات العالمية والإقليمية. وقد يتطلب الأمر بذل جهد كبير لبناء القدرة على القيام بذلك. وعلى الصعيد الوطني، فإن معظم التقييمات يشترك فيها بالفعل خبراء محليون، ولكن يظل بذل المزيد من جهود بناء القدرات أمراً ضرورياً في بعض الحالات على الأقل؛

(م) مؤسسات من أجل التقييمات: يبدو أن التقييمات الأكثر فعالية هي تلك التي لها بيت خبرة مؤسسي. أما تلك التي تفتقر دائماً، أو على الأقل بشكل شبه دائم، إلى بيت خبرة مؤسسي، فتكون بصورة كبيرة في وضع غير مريح، على الأقل فيما يتعلق بالمتابعة والترويج. ومع ذلك، قد يُنظر إلى المنبر المحتمل على أنه، على الأقل جزئياً، مجرد متابعة لتقييم النظم الإيكولوجية في الألفية. وإذا أنشئ المنبر، فسيكون مثلاً على مؤسسة جديدة ناشئة عن تقييم، وبالتالي سيوفر أيضاً مدخلات تتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في تقييمات أخرى وعمليات متصلة بالسياسات. وعلى أية حال، فالمؤسسات التي تضع عمليات التقييم من بين مهامها ستكون أكثر جذباً لمصادر التمويل إذا تمكنت من معالجة التحديات المحددة أعلاه بنجاح.